

الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها، بما في ذلك الموارد البحرية، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل؛

٨ - تعرب عن قلقها إزاء استمرار استنزاف موارد الإقليم البحرية وتحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ، بالتشاور مع حكومة الإقليم، الخطوات اللازمة لعكس هذا الاتجاه؛

٩ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بالتعاون مع حكومة الإقليم، للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات؛

١٠ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تيسر مشاركة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية؛

١١ - تحث أيضاً الدولة القائمة بالإدارة والدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل التبرع بسخاء لإنعاش الإقليم وتعميره وفقاً للقرار ٩٩/٤٤؛

١٢ - تدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بتقديم الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم؛

١٣ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للامتنال الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها؛

١٤ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة، وخاصة في ضوء الاستفتاء المشار إليه في الفقرتين السابعة والثامنة من ديباجة هذا القرار، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

٣٢/٤٥ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة غوام،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٣٥)،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإذ ترى أن تظل إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم قيد الاستعراض،

١ - توافق على الفرع المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٣٤)؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤثر، بأي حال من الأحوال، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛

٤ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، أن تواصل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تهيئة الظروف التي تمكن شعب الإقليم من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، طبقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)؛

٥ - تؤكد من جديد أن الأمر يرجع في النهاية إلى شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نفسه في تقرير مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، على تيسير الاضطلاع ببرامج التنقيف السياسي في الإقليم لتعزيز الوعي لدى الشعب بالإمكانيات المتاحة له في ممارسة حقه في تقرير المصير؛

٦ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وتكرر تأكيد أهمية تنوع اقتصاد الإقليم بغية التخفيف من اعتماده الاقتصادي الشديد على الدولة القائمة بالإدارة؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ، بالتعاون مع حكومة الإقليم، تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة غير القابل للتصرف في امتلاك

(٣٥) المرجع نفسه، الفصول الرابع والسادس والتاسع.

(٣٤) المرجع نفسه، الفرع باء-١٦.

وإذ تشير إلى إيفاء بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة لتقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإذ تكرر تأكيد أن إمكانية إيفاء بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ،

١ - توافق على الفرع المتعلق بغوام من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٣٨) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٣ - تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، تنفيذ الإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ - تكرر تأكيد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهىء في الإقليم الظروف التي تمكن شعب غوام من أن يبارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وجميع قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة ؛

٥ - تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب غوام بالإمكانيات المتاحة له فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير ، وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، إلى أن تعجل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بعملية إنهاء الاستعمار بما يتمشى تماماً مع الرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٦ - تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن تشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإعلان وأن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم توريث الإقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة المتصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدولة الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، وبوجه خاص قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٣٧) ،

وإذ تشير إلى أنه في الاستفتاء بين العاملين اللذين أجريا في غوام في عام ١٩٨٧ ، أيد شعب غوام مشروع قانون الكمنولث الذي سيؤكد من جديد ، متى بادر كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بسننه كقانون ، حق شعب غوام في أن يضع دستوره وأن يحكم نفسه بنفسه ،

وإذ تلاحظ أن مشروع قانون الكمنولث ينص على أن يعترف كونغرس الولايات المتحدة بحق الشعب التشاموري ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، وأن ينص على ذلك في دستور غوام ،

وإذ تدرك الظروف الخاصة للإقليم من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى أن خطة استخدام أراضي غوام لعام ١٩٧٧ أوصت بالتخلي عن ٢١٠٠ هكتار من الأراضي الاتحادية الزائدة عن الحاجة وإعطائها إلى حكومة غوام ، وإذ تلاحظ أنه وفقاً للمعلومات أحيلت إلى اللجنة الخاصة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ من لجنة غوام المعنية بتقرير المصير ، تم تحويل ١٩٠ هكتاراً من سلاح البحرية إلى حكومة غوام ، كما تم التخلي عن ٤٦٢ هكتاراً آخر من الأراضي المحددة ، والعمل جارٍ لإعادة ١٧٥ هكتاراً آخر إلى حكومة غوام ،

وإذ تلاحظ ما يتيح صيد الأسماك على نطاق تجاري وما تتيحه الزراعة من إمكانيات لتنويع اقتصاد غوام وتنميته ،

وإذ تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة بشأن النمو في مجال السياحة ورغبة حكومة غوام في تحقيق نمو اقتصادي متوازن^(٣٦) ،

وإذ تلاحظ أيضاً البيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة بأنه سيجري الاعتراف بالهوية الثقافية لأبناء الشعب التشاموري ، وهم السكان الأصليون لغوام^(٣٧) ،

(٣٦) المرجع نفسه ، الفصل التاسع ، الفرع باء - ١٥ ، الفقرة الفرعية ٩٤ (٩) .

(٣٧) المرجع نفسه ، الفقرة الفرعية ٩٤ (٥) .

(٣٨) المرجع نفسه ، الفرع باء - ١٥ .

هذه الموارد في المستقبل ، فضلاً عن مساندة التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم بهدف إزالة القيود التي تحد من النمو في مجال صيد الأسماك على نطاق تجاري وفي مجال الزراعة ؛

١١ - تحت أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تعترف اعترافاً كاملاً بمركز وحقوق الشعب التشاموري ؛

١٢ - تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإقليم ؛

١٣ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

الجلسة العامة ٤٤

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

٨ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغوام ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات إضافية لتقوية اقتصاد الإقليم وتنوعه ، بغية التقليل من تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٩ - تكرر تأكيد أن إحدى العقبات التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي في غوام ناشئة عن احتفاظ السلطات الاتحادية للولايات المتحدة بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على التعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية لهذا الشعب ؛

١٠ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعّالة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، لصون وضمان حق شعب غوام غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها ، بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي إقامة ومواصلة السيطرة على تنمية